إشكالية الهويّة الوطنية في العراق وسبل ترسيخها

أ.د. خيري عبد الرزاق جاسم*
باحث واكاديمي من العراق

* مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ـ جامعة بغداد

المقدمة:

على الرغم من اهتمام الباحثين والمفكرين بأزمات التنمية السياسية التي تعاني منها كثير من بلدان الجنوب استنادا إلى ما حدده لوسيان و. باي في كتابه «أوجه التنمية السياسية»، إذ حدد فيه ست أزمات هي الهوية والشرعية والمشاركة والتغلغل والتوزيع والاندماج، وبيّن أن هذه الازمات تظهر بدرجات متفاوتة من حيث شدة التأثير بين دولة وأخرى، ونرى في أزمة «الهوية» هي الابرز من بين الازمات التي يعاني منها العراق منذ العام 2003 وحتى قبل هذا العام، ولا نجافي الحقيقة إن قلنا أنها رافقت الدولة العراقية المعاصرة منذ العام 1921.

عرفت البلدان التي رسخت هويتها الوطنية، الاستقرار السياسي والمؤسساتي، والوحدة الوطنية، ولم تعرف نتيجة لذلك مشكلة مجتمعية تؤثر في شرعية الدولة ونظامها السياسي، وإن حصلت فانها تُحل ضمن اطار مؤسسي قانوني لا يحدث هزات اجتماعية بين مكوناته المجتمعية. وتعد مسألة الاهتمام بالهويّة الوطنية ومسألة ترسيخها من أهم المسائل التي تتطلب التشخيص والوقوف على طبيعتها، ومن ثم تحديد سبل ترسيخها، ذلك أن الهويّة الوطنية ركيزة أساسية من ركائز بناء الدولة وتحقيقها يؤدي إلى زيادة القدرة والقابلية على حل الأزمات التي يعاني منها المجتمع. من هنا كان اهتمامنا بموضوع الهويّة الوطنية في العراق لان بلورتها وترسيخها يُعدان الأساس في نجاح العملية السياسية في العراق ونجاح التحوّل إلى الديمقراطية، وبدون ذلك من الصعب الحديث عن عملية سياسية ناجحة وناجعة.

من هنا فان الفرض الرئيس في بحثنا هذا ينطلق من أن «الهويّة الوطنية تعد الاساس في بناء مجتمع سليم معافى ونظام سياسي يتسم بالاستقرار والديمومة».

أولاً: إدراك الهوية الوطنية ومعانيها

تتصدر قضية تعزيز الهوية الوطنية أولويات العمل الوطني؛ كإستراتيجية ثابتة لا تحتمل التغيير ولا التأجيل، باعتبارها أم القضايا الوطنية، وعلى أساساتها ينمو المجتمع، ويكبر، ويتطور، وعبرها تتعزز علاقات أبناء البلد، الشركاء في الأرض والمصير الواحد، الذين تجمعهم لغة واحدة، وتربطهم آمال مشتركة يحلمون بها ؛ ويسعون إلى تحقيقها، باذلين كل الجهود المطلوبة لإنجاح هذا التوجه، الذي لا مكان لقبول بديل عنه، مهما تجملت البدائل، وزاد بريقها ولمعانها، فالهوية والوطن وحدة واحدة لا تتجزأ أبداً.[1]

(1) هشام صافي، «تعزيز الهوية الوطنية»، جريدة الخليج (الاماراتية)، 2016/1/8.

ويمكن تعريف الهوية الوطنية على أنها «مجموع السمات والخصائص المشتركة سواء كانت تاريخية وثقافية وانثربولوجية واجتماعية ونفسية وسياسية وكذلك الشعور بالتضحيات لمجتمع يقطن وطن معين عن غيره، وفي ظل حكومة تمثل كل أو معظم هذا المجتمع، ويعتز بها وتشكل جوهر وجوده وشخصيته المتميزة ويدين المجتمع بالولاء لها «.[2]

(2) أشرف محمد محمد عبيد، قضية الهوية الوطنية في الخطاب السياسي السوداني: دراسة تحليلية للخطاب الرسمي والمعارض منذ 1999، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016، ص 41.

يتبين من التعريف اعلاه أن مفهوم الهوية الوطنية يعني التمايز لجماعة سياسية عن غيرها من الجماعات الأخرى، وهذا المفهوم له أهمية خاصة في المجتمعات التي تتكون من جماعات مختلفة ومتباينة في أصولها العرقية واللغوية والدينية.[3]

(3) المصدر نفسه، ص 42.

وتعني الهوية الوطنية أيضاً، «ذلك الشعور العام بالتجانس عبر العادات، والثقافة، واللغة، والسياسة، والذي يقدم إجابة لدى أفراد المجتمع السياسي ذات المعالم والحدود الجغرافية المرسومة على سؤال: «من نحن؟»، بما تحمله الإجابة من إدراك للأصل المشترك، أو الثقافة، أو الدين، أو الإثنية، أو الخبرات، أو تشارك الخصائص الأخرى مع أفراد المجتمع الآخرين من جانب، ووعي بالاختلاف عن المجتمعات الأخرى عبر الإجابة على سؤال «من هم؟» من جانب آخر».[4]

(4) عمرو صلاح، «الوطنية الحديثة»: بناء الهوية في المجتمعات التكنولوجية.. ستغافورة نموذجًا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي – الامارات العربية المتحدة الاثنين 16 كانون الثاني / يناير 2017.

وتُعبر الهوية الوطنية عن الهوية الجمعية المتكونة، والانطباع المتولد لدى أفراد الامة عن انفسهم وثقافاتهم التي هي طابع الاغلبية من الافراد، وتضفي الهوية الوطنية الشرعية عبر الوضع الاجتماعي والتالف المشترك، وتسعى إلى تحقيق التماسك الاجتماعي والوحدة السياسية وهي تتخطى الولاءات الاخرى دون أن يؤدي ذلك

إلى محوها بالضرورة.[5] أما عن مقومات الهوية الوطنية فهناك مبادئ عامة يمكن حصرها بالتالي لتحديد مقوماتها وهي:[6]

1 - أن تكون الهوية منسجمة مع معطيات الفكر السياسي والقانوني الحديث الذي يستند إلى قاعدة المواطنة بوصفها معياراً جوهرياً ومبدأ قانونياً في تأمين المساواة في الحقوق والواجبات لجميع أبناء الشعب ممن يحملون هذه الهوية.

2 - أن تكون الهوية معبرة عن الواقع الراهن للشعب العراقي بوصفه كلاً غير قابل للتجزئة. بمعنى أنها لن تكون انعكاساً لتصور فئة ما دون غيرها. وهذا الأمر يجعل منها هوية وطنية بحق وليس تعبيراً عن موقف سياسي ضيق.

3 - أن تكون الهوية عامل توحيد وتقوية وتفعيّل للحراك السياسي الاجتماعي والاقتصادي في البلاد على الأسس الواردة في المبدأين أعلاه، وأساساً راسخاً لتعزيز الكيان السياسي الموحد للدولة واستكمال بناء مؤسساتها المعبرة عن وحدتها من جهة واستعادة سيادة البلاد ومواصلة دورها الاقليمي والدولي من جهة أخرى.

عليه لا يمكن الحديث عن الهوية الوطنية دون الحديث عن البعد الإدراكي والشعوري بالمشترك لدى الفرد داخل المجتمع الوطني، وإدراكه كذلك للوطن وفق عوامل عدة، من بينها: الجغرافيا، ومنظومة القيم التي يتشاركها الأفراد داخل المجتمع، وشعور المواطن بالفاعلية والدور في تأسيس أو الإبقاء على هذا المشترك.[7] تضفي التصورات لمفهوم الهوية الوطنية أهمية من شقين:[8]

ـ الوطنية: حيث أهمية وجود هوية وطنية للأفراد داخل المجتمعات، ومن ثم الحاجة إلى دور للدولة في تغذية الثقافة والقيم الوطنية المشتركة التي تجمع أفراد المجتمعات متماسكة ومستقلة عن محاولات تهديد هذا الاستقلال.

ـ التمدين: حيث الإيمان بأهمية أن تقوم المجتمعات على الاستيعاب، وقبول التنوع الثقافي، والتسامح، والمساواة، واحترام القانون، والديمقراطية، والبحث عن الريادة والتطور، والقدرة على المنافسة، كبعد أساسي ضروري لبقاء المجتمعات وتطورها.

إن صيغة الوطنية الحديثة تجمع ما بين الروابط الأصيلة القديمة داخل المجتمعات التي تعزز الشعور الوطني بالحديث المتمدين الذي يحقق المصلحة والحلم بالتفوق والريادة، واستيعاب الاختلاف كأحد نواتج التحديث. وتستند تلك المقاربة

(5) عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003: دراسة في الاسباب وسبل المواجهة، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2017، ص 148.

(6) باقر جاسم محمد، الفكر النقدي وأسئلة الواقع، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان – الأردن، 2013، ص 59.

(7) عمرو صلاح، مصدر سبق ذكره
(8) المصدر نفسه

إلى قناعة لدى أصحابها بأن المحافظة على الروابط القديمة فقط في المجتمعات قد تعزز التناحر والنزاع داخلها، أو تدفعها نحو الماضي، بما قد يحول أو يعطل من عملية تقدمها. وأن تعزيز الروابط الحديثة في المجتمعات فقط ـ بمنطق المصلحة والعبور الثقافي ـ قد يؤدي إلى التأثير على الروابط القديمة، بما يجعل من استقلالية المجتمعات تحت التهديد، ويعزز من الحالة الفردانية أو المادية أو حالة بناء الهويات المقابلة أو البديلة.

ثانياً: اشكالية الهوية الوطنية العراقية

يتكون العراق من جماعات وطنية تتباين لغاتها وقومياتها العراقية وانتماءاتها الطائفية، وهذه الجماعات لا ترتبط بجماعة وطنية واحدة. هذه الحقيقة تجعل الوضع الاثني في العراق أكثر تعقداً، وينعكس سلباً على صعيد اعطاء هوية وطنية واحدة تعلو فوق كل الولاءات والانتماءات الضيقة لهذه الجماعات المتباينة.

ان المشكلة التي يعاني منها العراق تتمثل في كيفية تحقيق الانسجام بين الجماعات الوطنية التي يتكون منها النسيج العراقي، لا سيما إن هذه الجماعات تختلف ثقافيا وطائفيا وقوميا ودينيا، وان بعض منها تعيش تحت وطأة التبعية وربما التخلف: الأمر الذي يجعل من عملية تحقيق الوحدة الوطنية عملية في غاية الصعوبة. والذي زاد في تعقيد العملية السياسية في العراق.[9]

والهوية الوطنية العراقية موضوعة رافقت الدولة العراقية منذ تأسيسها وليومنا هذا،[10] مع مراحل صعود وهبوط. فالهوية العراقية او الوطنية لم تكن دائماً عقداً بين اطراف المجتمع العراقي الذي هو مجتمع تعددي بطبيعته، بل كانت تفرضها اما سياسات القمع والهيمنة الداخلية والخارجية، او تلاقي بعض المشتركات والمصالح مؤقتاً في مراحل محددة. هذه الاشكالية تطرح نفسها بقوة اليوم. فكردستان تطرح الاستقلال.. والسنة يفكرون بإقليم مستقل، وبمؤتمر لتنظيم صفوفهم.. والشيعة يجمعهم «التحالف الوطني» المنقسم على نفسه داخلياً لكنه يقاوم انقساماته لمواجهة الآخرين وكذلك التركمان والمسيحيين والازديين والصابئة وغيرهم. فالهوية العراقية ليست الاولوية والخيمة الكبيرة لجميع الهويات، رغم دعوة الكل لها.. فعندما نشعر بغبن حقيقي او وهمي، جزئي او شامل، فإننا نثور لهويتنا، وندعو لها بوسائل مخاتلة او علنية.

لا يمكن للهوية الوطنية ان تكون حقيقية وفاعلة ان لم تشعر كل هوية ان حقوقها مضمونة بالهوية الوطنية. فعبثاً ما يفكر به البعض من ايجاد حالة عدمية تذوب

(9) جواد كاظم البيضاني، «تحقيق الاندماج السياسي وبناء الهوية الوطنية»، مجلة الشرق الأوسط الديمقراطي، 2017/8/19 على الرابط: http://alawset.net/2017/08/19/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82_%D8%A

(10) عادل عبد المهدي، «الهوية الوطنية أم الهويات الخاصة»، جريدة العدالة (العراقية) ، 2017/7/9.

او تلغى فيها الهويات في هوية وطنية عامة. فدول متقدمة وعريقة تعيش هذه الاشكالات كالمملكة المتحدة (ايرلندا واسكتلندا) او كندا (كوبيك) او اسبانيا (الباسك)، وهذا على صعيد المثال والهوية القومية. وستزداد الاشكالية تعقيداً عند طرح هوية الدين والمذهب واللون والهجرات والجنس والميول الجديدة، الخ.

لا يمكن للهوية الخاصة لا ان تستولي على الهوية الوطنية، ولا ان تتمرد عليها وقتما تشاء وكيفما تشاء. فان حصل الامر الاول فان الامر الثاني سيكون نتيجة طبيعية.

ولكي تنجح المعادلة لابد من علاقة متبادلة وديناميكية. فتشعر الهوية الخاصة بان الهوية الوطنية ضامنة وحافظة ومشجعة لها، وتشعر الهوية الوطنية بان الهويات الخاصة هي اجزاء متكاملة، يقود سقوط اي جزء حيوي الى سقوط كامل البنيان. فالمجتمعات حقائق تنبض بالحياة.. تلد وتنمو وتهرم وتواجه مستجدات، فان لم تجدد نفسها تستهلكها الحياة. وإن توسعها او تفككها، سيعتمد على العوامل المتناغمة التي تنمو بين الهويات لتزيد قواسمهم المشتركة في الهوية الوطنية، او على العكس لتهدد هذه الهوية عندما تتغلب عوامل التصادم والنزاع.

رغم ان كل الهويات تتحمل مسؤولية تقوية المشترك الوطني او اضعافه، لكن المسؤولية الرئيسية تقع على من يمسك بدفة التشريع والحكم والقرار. هكذا كان الامر في النظم السياسية العراقية السابقة فارتكبت خطأين هما:[11]

(11) عادل عبد المهدي، مصدر سبق ذكره.

1 ـ الاستيلاء على الهوية الوطنية.

2 ـ تطويق الهويات الاخرى وإضعافها.

وهو صحيح ايضاً بعد 2003. فلقد تصاعد دور الشيعة –وهم الاغلبية السكانية ـ والكرد – وهم قوة صاعدة وطنياً وإقليميا ـ فكانت فرصة ذهبية لتصويب المسارات وبناء هوية وطنية تقوم على الفيدرالية واللامركزية وقوة الحكومة الاتحادية وضمان الحقوق والمصالح الحافظة جميعها لمختلف الهويات والضامنة لوحدة الشعب والبلاد.

ان اشكالية الهوية العراقية، وصراعات الهويات الفرعية منذ العام 2003 لا تتعلق بالعوامل الداخلية الاجتماعية والسياسية فحسب بقدر ما تتعلق برغبة قوى الاحتلال الامريكي من جهة وبالتدخلات الاقليمية والدولية في الشأن العراقي من جهة أخرى،[12] وبعد عام 2003 أدخل الاحتلال الاجنبي المجتمع العراقي في نمط جديد من التشابك في العلاقات السياسية والاجتماعية، أدى إلى تخلخل في بنية

(12) وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة – الأمة: دراسة حالة العراق، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن – عمان، 2014 ص 378.

أسس التعايش بين الطوائف والمذاهب والجماعات والاثنيات باعتماده اسلوب المحاصصة وترسيخ أسس الطائفية السياسية، وجعل من العراق ساحة مفتوحة لكل أنواع الصدامات المسلحة، مما رافق ذلك من ضعف في البنى الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والعلمية.[13] ومما زاد المشهد ارتباكاً وتعقيداً، هو المحتل الامريكي إذ ومنذ البداية شرعن لهذا الأمر وجاء تشكيل مجلس الحكم مؤسساً على ذلك ولذلك، ثم جاءت انتخابات العام 2005 لتجعل ذلك أكثر بروزاً ثم ليسود ذلك على الساحة السياسية والاجتماعية العراقية إلى يومنا هذا، إذ تم منذ البداية تمزيق المكون الاجتماعي العراقي إلى كانتونات اجتماعية عرقية مذهبية طائفية مختلفة تارةً على أساس العرق وأخرى على أساس المذهب وثالثة على أساس الطائفة في كل مكون.[14]

ظهر جلياً بعد الاحتلال الامريكي للعراق في العام 2003 انبعاث حاد للهويات الفرعية والمحلية في العراق. مما يعني أن الاشكالية التي أشرها الملك فيصل[15] في العام 1932 بقيت إلى يومنا هذا، ومرد ذلك أنه من بعد فيصل وإلى العام 2003 لم تكن الحكومات العراقية المتعاقبة تعترف بشكل كافي بالتعددية الثقافية، ولم تراع متطلباتها، فعجزت عن ايجاد وتكوين هوية وطنية جامعة قادرة على احتواء المكونات المجتمعية المختلفة واستيعاب هوياتها الفرعية السابقة على الدولة الوطنية الحديثة من ناحية ومن ناحية أخرى اسهمت أزمات الشرعية والمشاركة والاندماج والتغلغل والتوزيع، في زيادة حدة أزمة الهوية، كما اسهمت هذه الأزمة مع بقية الازمات في رفع درجة تعقيد كل منها ومن ثم رفع مستوى حدتها.[16]

الأمر الذي انعكس على حالة من صراع الهويات كل تريد إثبات ذاتها وفرضها على الاخرين، ليغدو الصراع في أحد أوجهه صراعاً على تحديد هوية العراق، وكان لكل طرف قراءته الخاصة المقترنة بانحداره الاجتماعي وهويته الخاصة وعلاقاته الداخلية والإقليمية، فكانت رؤية الاحزاب السياسية الكردية تذهب إلى عراق متعدد القوميات تميل إلى الاستقلال الذاتي، وهي رؤية تستمد جذورها من الخشية من عودة الحكم المركزي ذي الهيمنة العربية ومن ثم إمكانية التضييق على حقوق الاقليات القومية الاخرى، أما الاحزاب العربية السنية فكانت رؤيتها تذهب إلى عراق مركزي موحد بطابعه العروبي وامتداده القومي، أما الاحزاب الشيعية فكانت رؤيتها تذهب إلى عراق اسلامي موحد يقوم على حكم الاغلبية المجتمعية، وتأسيس دستوري مؤسساتي على ذلك، أما الأحزاب العلمانية فكانت تذهب في رؤيتها إلى عراق تعددي مؤسساتي يتنحى فيه الدين عن التدخل المفرط في النشاط

(13) عبد المطلب عبد المهدي موسى، مصدر سبق ذكره، ص 148.

(14) وليد سالم محمد، مصدر سبق ذكره، ص 378.

(15) كانت مسألة (هوية العراق) و(من هو العراقي ولمن ينتمي؟) تمثل نقطة محورية أساسية في عملية بناء الدولة الوطنية Nation_State في العراق. وقد واجه الملك فيصل الأول (مؤسس المملكة العراقية وأول ملك لها من 1921 إلى 1933) هذه المعضلة وجاهد في إبداء رأيه فيها وإيجاد حلول لها. وفي مذكرة مهمة جدا كتبها وبعث بها إلى العديد من الساسة العراقيين في تلك الفترة لإبداء آرائهم حولها، وطرح فيها أفكاره حول المسائل الآتية:
إن البلاد العراقية من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية، ذلك هو الوحدة الفكرية والملّية والدينية، فهي والحالة هذه مبعثرة القوى، منقسمة على بعضها. إن ساستها يجب أن يكونوا حكماء مدبرين، وفي الوقت نفسه أقوياء ماديا ومعنوياً، غير مجلوبين لحساسيات أو أغراض شخصية، أو طائفية، أو متطرفة، يداومون على سياسة العدل والموازنة، والقوة معا، على جانب كبير من الاحترام لتقاليد الأهالي، لا ينقادون لتأثيرات رجعية، أو لأفكار متطرفة تستوجب رد الفعل.
في العراق أفكار ومنازع متباينة تستوجب رد الفعل.
وتطرق كذلك لمسألة أفكار وآراء المتعصبين وأرباب الأ فكار القديمة ويقول: «إنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بل توجد كتلات بشرية، خالية من أي فكرة وطنية... فنحن نرى، والحالة هذه، أن نشكل من هذه الكتل شعبا نهذبه، وندربه، ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف، يجب أن يعلم عظيم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل».
ينظر: شيرزاد أحمد النجار، «تحديد هوية العراق أمر معقد وصعب»، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/5873bd74_a212_4bcb_878f_115a84806194

(16) وليد سالم محمد، مصدر سبق ذكره، ص 376.

السياسي مضعفاً بذلك من النفوذ الاجتماعي الذي تستحصله الأحزاب الاسلامية عبر توظيف المقولات الدينية في مجتمع شرقي يحتل فيه الدين مكانة عالية.[17]

(17) وليد سالم محمد، مصدر سبق ذكره، ص 377.

وعلى الرغم من تمتع المجتمع العراقي بوحدة بيئية أو جغرافية متناغمة فهو يمثل مجتمعاً مركباً تتحكم فيه مجموعة من الهويات الاسلامية والقومية والعرقية والمذهبية والاثنية، والتي يمكنها ترصين مجتمع قوي لو توحدت، فقد عانى المجتمع العراقي منذ عام 1921، أزمة هوية حقيقية بسبب تركيز أغلب الاحزاب والكيانات السياسية على ثقافاتها الفرعية على حساب الثقافة الأم، وأن المدارس السياسية العراقية (القومية، والماركسية، والاسلامية) غذت الثقافات الفرعية في العراق على حساب الثقافة الوطنية الشاملة مما حال دون ترصين مجتمع متوحد مما أوجد العديد من الفجوات التي استثمرت من قبل جماعات العنف السياسي مما يساعدهم في اذكاء الطائفية ووجدوا سبيلاً لتبرير عملياتهم المسلحة وأجنداتهم المشبوهة.[18]

(18) عبد المطلب عبد المهدي موسى، مصدر سبق ذكره، ص ص 147ـ148.

ان التوافق السياسي داخل العملية السياسية يشهد تعثر ملحوظ مما ينعكس سلبياً على الحراك السياسي والذي يشمل الديمقراطية التعددية والتوافقية وحكومة الوحدة والمشاركة، وهذا يعني أن خروج السلطة السياسية عن الدوائر الحزبية والمصلحية والانتماءات الضيقة، صوب الانتماء الوطني إلى العراق سوف يعزز الوحدة الوطنية.[19]

(19) المصدر نفسه، ص 147.

ثالثاً: سبل ترسيخ الهوية الوطنية

1 - دور التنشئة السياسية في ترسيخ الهوية الوطنية

إذا كان النظام السياسي وطنياُ وقد اختاره الشعب بمحض ارادته، فسيكون دور التنشئة السياسية مختلفاً من حيث المضمون والهدف، إذ ستكون مضامينها وأهدافها موجهة لتقليل الفوارق بين طبقات المجتمع وتحقيق الوحدة الوطنية بين الطوائف والمذاهب والأعراق، وتحفيز مشاعر وقيم الانتماء للوطن والهوية الوطنية والتاريخ المشترك، وترسيخ مفاهيم الحوار والتعايش والتسامح ونبذ الاقتتال والعنف بين أبناء الوطن الواحد، وتوجيه الجهود لمواجهة العدو المشترك وإنفاق الأموال في بناء الاقتصاد والتنمية الفعالة. وفي هذه الحالة فان المعارضة (إن وجدت) فستكون معارضة ضعيفة وغير فعالة لأن أهدافها ستتقاطع مع رغبات وتوجهات ومصالح المجتمع نفسه وليس مع سياسات النظام فحسب.[20]

(20) حازم العقيدي، كيفية صناعة التطرف: التنشئة السياسية ودورها، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 36.

ويرى «داوسن» أن هناك نظريتين رئيستين في تفسير التنشئة السياسية الأولى هي

نظرية النظم، حيث نظرت إلى التنشئة السياسية على أنها عملية تؤدي إلى استقرار النظام السياسي طبقاً لنوعها، والثانية هي نظرية السيطرة Hegemony أو الهيمنة Domination والتي ترى أن من أهم أسباب استقرار واستمرارية النظام السياسي، هو مقدار ما يمنحه الشعب من تأييد للنظام السياسي والسلطة السياسية التي تمثله، ويكون هذا التأييد مشروطاً بما يقدمه من برامج سياسية كفيلة بمعالجة المشكلات التي يعاني منها المجتمع.وأما بتأييد عام غير مشروط يعبر عن الولاء للوطن والنظام السياسي الذي يقوده.[21]

(21) نقلاً عن: حازم العقيدي، مصدر سبق ذكره، ص 36.

فالتنشئة السياسية هي التي تحدد النشاط السياسي للأفراد داخل المجتمع، ومدى فاعليتهم أو سلبيتهم تجاه العمل السياسي.[22]

(22) المصدر نفسه، ص 41.

2 - بناء الدولة والهوية الوطنية

ان بناء دولة عصرية يتطلب كخطوة أولى تجاوز أطر الجماعات الاثنية والمحلية لصالح بناء مؤسسات وأطر وطنية شاملة، أي إقامة جهاز سياسي وإداري على مستوى الوحدة السياسية للدولة ككل، وهذا لا يعني في كل الأحوال القضاء على خصوصية الجماعات الاثنية الفرعية ضمن اطار الجماعة الوطنية الشاملة التي تضم عموم الجماعات الوطنية (أغلبية ـ أقلية). يجب ان يتوصل الناس في الدولة الجديدة إلى إقرار، كون إقليمهم الوطني هو وطنهم الحقيقي. كما يجب ان يشعروا كأفراد بهويتهم الشخصية محددة جزئيا بانتمائهم إلى بلادهم المحددة إقليمياً.[23]

(23) المصدر نفسه، ص 41.

وعلى هذا الاساس فإن عملية المأسسة وبناء الدولة – الأمة في العراق تتطلب وجود ثقافة سياسية يقودها النظام السياسي نحو المجتمع، وهذه الثقافة السياسية هي التي تعمل على تفكيك بنى النظام التقليدي وإعادة تجميعه وتركيبه وفقاً لمتطلبات عملية البناء، عبر إحداث تنشئة اجتماعية – سياسية موازية للثقافة السياسية وداعمة لأهدافها، وذلك يتطلب توظيف قدرات الدولة الوظيفية والاقتصادية والاستيعابية لتحقيق اندماج مجتمعي بين مختلف مكونات المجتمع، ومن ثم تشكيل هوية وطنية جامعة على أساس الشراكة في الوطن تكون فيها الكفاءة والمواطنة معايير لتحديد الأدوار والمراكز لمختلف الأفراد.[24]

(24) وليد سالم محمد، مصدر سبق ذكره، ص 438.

وهذا لا يتحقق دون اعتماد الأساليب الرضائية في حل المشكلات المستعصية والى تحقيق الحرية والمساواة وإعطاء الشعب دوره في المشاركة السياسية وبناء دولة دستورية شرعية تمثل كل مكونات الشعب، وأن توزع الثروات دون إهمال أو تناسي. وعلى المؤسسة السياسية أيضا أن تعالج الفقر وان تشيع المساواة وتحد من

القهر السلطوي، فالدولة عندما تتمكن من معالجة مثل هذه الظواهر تصبح ممثلة بالقوة الاجتماعية. وبذلك يمكن التغلب على نوع من الصراع الاثني الذي يحدث بين أبناء الجماعة الوطنية إذ حدث العكس.

وإذا سعت الدولة حقاً في تحقيق الاندماج فلا بد لها من زيادة الاتصال بين القيادات التي تمثل الجماعة الوطنية، كذلك إنشاء شبكة من المواصلات يساهم في خلق حالة من التواصل والاندماج وان يعالج التفاوت الطبقي. فالجانب الاقتصادي لهو دور حيوي في خلق حالة من الاندماج وتحقيق الولاء للدولة. وإذا سعت الدولة الى تحقيق ذلك بجد وموضوعية، يمكن لنا أن نتحدث عن الهوية الوطنية. صحيح إن التعايش في العراق بين أبناء الجماعات الوطنية يمثل واقع تاريخي لا يمكن تجاهله، وان كل خروج عن هذا التعايش هو افتراء على هذا التاريخ، وهذه حقيقة. لقد عاش الشعب العراقي معاناة مشتركة من قبل أنظمة ودفع ثمنها باهض لتحقيق التحرر والانعتاق، وقد دفع هذا جميع مكونات الشعب لتضافر جهودهم لتحقيق ذلك نظرا للروابط التي تجمع بين أبناء الوطن الواحد من مصالح وحياة مشتركة، وهذه بطبيعة الحال يرفع الجميع لمواجهة التحديات. فكانت وحدة التصدي التي تمثلت فيها الاخوة عبر التاريخ ووحدة المصير بنضال مشترك، فكانت وحدة متكاملة لشعب واحد ووطن واحد. وهذا يوضح بطبيعة الحال مدى قوة العلاقة بين أبناء الشعب. إلى إن الحقيقة تظهر بما لا يدع مجال للشك بأن هناك عدم اندماج حقيقي بين مكونات هذا الشعب، فكثير من المناطق في العراق يغلب على سكانها الهوية الفرعية الشاملة، وهذه حقيقة نجدها في جنوب وغرب وشمال العراق وربما في بعض مناطق العاصمة بغداد.[25]

(25) جواد كاظم البيضاني، مصدر سبق ذكره.

3 - الاندماج وترسيخ الهوية الوطنية

في البدء يمكن القول أن أغلب التعريفات التي تصدت لمفهوم الاندماج الوطني تكاد تتفق على أنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الولاء الوطني ليعلو على كافة الولاءات الفرعية الأخرى في المجتمع. وقد ورد في قاموس أكسفورد لفظ الاندماج على أنه «العملية التي يتم من خلالها جمع وتركيب الأجزاء والعناصر المختلفة لتكون كل واحد متكامل».[26] ويؤكد كارل دويتش Karl W.Deutsch في هذا الشأن بأن الاندماج الوطني هو عبارة عن «عملية تنمية الشعور بالولاء الوطني، أو الهوية الواحدة التي تنصهر في إطار الولاءات الفرعية الأخرى»[27]، بمعنى اخر، هي عملية نقل الوعي والولاء الخاص بالأفراد، من بؤرة التركيز على الجوانب الذاتية المتعلقة بمجتمعاتهم المحلية، إلى بؤرة أوسع نطاقاً تتعلق بالمجتمع الكلي.

(26) نقلاً عن: أحمد الزروق محمد الرشيد، مشكلة الاندماج الوطني في أوغندة، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2015، ص ص 19 ـ 20.

(27) نقلاً عن: احمد الزروق محمد الرشيد، ص 20.

أما عوامل تحقيق الاندماج فهي:[28]

(28) جواد كاظم البيضاني، مصدر سبق ذكره.

ـ أن يكون ولاء وارتباط الجماعات الوطنية بالحكومة المنتخبة والتي تمثل معظم الشرائح والاثنيات التي يتكون منها العراق، وهذا لا يتحقق من خلال إشعار أبناء العراق بان الحكومة تعمل لخدمته من خلال الوسائل الإعلامية والاقتصادية والسياسية والعسكرية:

أ. ففي الجانب الإعلامي ربط الوسائل الإعلامية الفعالة بالدولة من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لها.

ب. في الجانب الاقتصادي معالجة الفقر، والذي يعد المحرك للأعمال العدوانية والجريمة.

ج. في الجانب السياسي فسح المجال لأبناء الجماعات الوطنية في صنع القرار.

د. أما الجانب العسكري، فعلى المؤسسة العسكرية أن تشعر العراقيين إن الأجهزة هي الأداة التي يحتمون بها وهي لا تمثل فئة دون سواها إنما هي عراقية.

ـ أن يتكفل الإفراد من هذه الجماعات بالالتزام بقوانين الدولة على أن يتصرف أبناء الجماعات المسيطرة بالدوافع الوطنية ووحدة البلاد وأمنه وان يتحسس الجميع بان الرفاه المادي والثقافي والاجتماعي تحققه الدولة التي تمثل أبناء الشعب بمختلف طوائفه.

– على الدولة أن تأخذ بالاعتبار إمكانية بناء قوة دفاعية تمثل مختلف الطيف العراقي تساهم في الحد من التدخلات الخارجية وتحمي حدود الوطن.

ولتحقيق الاندماج لا بد من تصحيح المسارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتم ذلك وفق ما يلي:[29]

(29) جواد كاظم البيضاني، مصدر سبق ذكره.

– في الجانب السياسي لابد من حصول أبناء الجماعات الوطنية على نصيب عادل من السلطة يتناسب مع وزنه السكاني.

– في الجانب الاقتصادي والاجتماعي فمن الضروري جدا إن توزع الثروات بصورة متوازنة، كذلك الحال بالنسبة للخدمات الاجتماعية.

– أما في الجانب الثقافي، فعلى السلطة أن تأخذ بالحسبان الخصوصية الثقافية لأبناء الجماعات الوطنية.

لا يعني الانتماء للوطن رفض باقي الانتماءات الاجتماعية الأخرى، بل قد تكون هي من أساسات الانتماء للوطن، ولكن ان نخلق تعارضات كبيرة بين ان نكون أبناء قبائل او مناطق بين ان نكون مواطنين، فتلك تعد بأننا بدأنا نجهز لتجربة الهدم شعرنا بذلك أم لم نشعر.[30]

(30) مطلق بن سعود المطيري، تعزيز الهوية الوطنية، جريدة الرياض (السعودية) ، الاثنين 11 تموز/ يوليو 2016.

وإذا كان هذا التنوع والانقسام في مكونات المجتمع وطغيان هوياته الفرعية على الهوية الوطنية العامة يمثل حالة سلبية، فإن تحويل هذا الانقسام الى تعددية وتنوع ايجابي لا يمكن تحقيقه إلا في ظل هوية وطنية جامعة تطغى او تتقدم على الهويات الفرعية دون ان تلغيها انما تدفعها لتكون جزءا منها وتثري مضمونها بثقافاتها المتعددة.[31]

(31) عبد الحليم الرهيمي، دور الهوية الوطنية في تعزيز الأمن بالعراق، جريدة الصباح (العراق) ، 2017/6/14.

4 - الثقافة والتكنولوجيا ودورهما في ترسيخ الهوية الوطنية

ان محاولة فرض ثقافة معينة بوصفها أساس لهذه الهوية تتجاهل القيم التي يؤمن بها غالبية الشعب أو فئات مهمة منه ستؤدي إلى عدم تجذرها على أرض الواقع وستدفع محاولة فرض هذه الثقافة والقضاء على القيم المتولدة شعبياً بالقوة إلى توليد ردود فعل سلبية تعمق هذه القيم في قلوب المؤمنين بها، وتخلق تذمراً لديهم من سياسات الدولة الاكراهية.[32]

(32) عبد المطلب عبد المهدي موسى، مصدر سبق ذكره، ص 148.

أن وجود أو تحقيق الهوية الوطنية التي توحد مواقف المجتمع بمختلف مكوناته التي تمثل التعددية الايجابية سيقوي من مواقف الدولة والمجتمع في آن واحد تجاه القضايا الوطنية وتجاه الاخطار الداخلية والخارجية بما يساعد في تقدم وازدهار العراق وبما يساعد ايضاً في تعزيز الامن الوطني والاستقرار.[33]

(33) عبد الحليم الرهيمي، مصدر سبق ذكره.

من هنا كانت اسباب ودوافع اهتمام النخب السياسية والفكرية بالهوية الوطنية ونقدها لطغيان الهويات الفرعية عليها، ومن هنا ايضاً جاء التعبير عن اهتمام (ستراتيجية الامن الوطني العراقي) في التأكيد على اهمية ودور الهوية الوطنية في تعزيز وتوطيد الامن في العراق والتأكيد، في المقابل، على ان (ضعف الهوية الوطنية والتخندق الطائفي والقومي) يمثل أحد المخاطر التي تهدد الأمن الوطني التي يجب معالجتها راهناً ومستقبلاً.

لقد أشارت تلك الإستراتيجية الى ان ظاهرة نمو الهويات الثانوية او الفرعية (الطائفية، العرقية والدينية) على حساب الهوية الوطنية لا سيما في المجتمعات متعددة المكونات، كما في العراق، خلال المرحلة الانتقالية، من نظام سياسي شمولي الى نظام ديمقراطي، هي ظاهرة معروفة لكنها خطيرة حيث تؤدي الى

انحراف الديمقراطية عن مسارها الصحيح وتؤدي ايضاً الى الاستقطاب والانقسام المجتمعي وتهدد وحدة البلاد والسلم الاهلي.

لذلك فان الاخطار الناجمة عن ضعف الهوية الوطنية تتطلب، كما تشير الإستراتيجية، العمل على تعزيز الهوية الوطنية وقيم المواطنة لدى افراد المجتمع.

ان هذه الاهمية التي ينطوي عليها السعي لتحقيق الهوية الوطنية لدورها المهم في تعزيز الامن الوطني كأحد ابرز القضايا الوطنية التي تواجه العراق الان وفي المستقبل تتطلب، بل وتوجب، على النخب الفكرية والسياسية ومراكز الابحاث والدراسات الحكومية والمستقلة، البحث في افضل السبل والأعمال التي تساعد في تعزيز الهوية الوطنية من خلال تعزيز ايمان المجتمع بأهميتها في تحقيق الأمن والاستقرار وفي منع الانقسامات والخلافات الحادة بين افراد المجتمع ومكوناته وبما يساعد ايضاً في تكوين رؤى ومواقف موحدة ازاء القضايا الوطنية الكبرى رغم تعدد الاجتهادات حولها لكن في ظل الهوية الوطنية الموحدة.

وبالطبع فان قاعدة الانطلاق لتحقيق الهوية الوطنية هي ان لا تتأسس أو تقوم على اساس القمع او الالزام بها بشكل متسرع أو بالقوة والقهر انما بالتفاهم والحوار والإقناع من جهة، وفي ابداء التفهم والقبول لخصوصية كل مكون عرقي او مذهبي او ديني واحترام هذه الخصوصية والأخذ بمشتركاتها مع مشتركات الهوية الوطنية من جهة اخرى، وذلك مقابل قيام الهويات الفرعية من خفض سقف مطالبها أو تشددها، بما يساعد على الاندماج بالهوية الوطنية.

لذلك لا بد من توفير شروط ومستلزمات تحقيق الهوية الوطنية من خلال تشجيع وإقناع الهويات الفرعية او الثانوية للانضمام تحت راية الهوية الوطنية دون الغاء او انتقاص من خصوصياتها وثقافاتها التي تميزها حيث يمكن من خلال ذلك توفير مستلزمات الوصول الى تحقيق هوية وطنية جامعة لكل العراقيين بمختلف مكوناتهم وهوياتهم الفرعية، وسيكون تعزيز الامن الوطني في العراق أحد أبرز الادوار المهمة للهوية الوطنية.[34]

(34) عبد الحليم الرهيمي، مصدر سبق ذكره.

على الرغم مما يراه البعض من دور سلبي للتكنولوجيا في تأثيرها على الهويات الوطنية وفق ما سبق، إلا أن مقاربة أخرى يمكن من خلالها الحصول على رؤية عكسية لتأثير التكنولوجيا على عملية تعزيز بناء الهوية الوطنية في المجتمعات. فالتكنولوجيا مثلما تشكل تهديدًا للعناصر التقليدية في بناء الهوية، فإنها قد تُمثِّل دعمًا وتقوية لشعور الأفراد بالانتماء الوطني إلى مجتمع حديث ومتطور، كون هذا

المجتمع قادر على توفير متطلبات الأفراد، وتيسير سبل الحياة ووسائل الراحة لهم، وحصولهم على الخدمات الضرورية بوسائل تكنولوجية عدة وبأقل مجهود. هذا بالإضافة إلى قدرة مجتمعات التكنولوجيا على إشباع حاجات أفرادها المعرفية والترفيهية بشكل آني وهو ما قد لا يجده الفرد في مجتمع آخر أقل اعتمادًا على التكنولوجيا، وبالتالي يُعزز احتياج الفرد إلى هذا المجتمع التكنولوجي عبر عملية إدراكية ترتبط بحسبة المصلحة.

وتنبع تلك المقاربة مما خلُص إليه عالم الأنثربولوجيا «كليفورد جيرتز» من أن الانتماء إلى هوية بعينها هو قائم على إدراك لبعدين ؛ بعد أصلي أو طبيعي متعلق بالجزء المعنوي لدى الفرد، وبعد آخر يشبع مصلحته بشكل براجماتي في المقام الأول. فبخلاف رابط الهوية الأساسي (primordial) وفق كليفورد جيرتز، كرابط موروث وحصري معبر عن تشارك أفراد المجتمع رابطة الدم أو/و العرق أو/و الأرض أو/و الدين أو/و العادات أو/و التقاليد، فهناك «الرباط الآلي» Instrumental؛ حيث يكون ارتباط الأفراد وانتماؤهم للمجتمعات التي تفيدهم أو تحقق لهم المكاسب العملية، وهي مكاسب تكون في الأغلب اقتصادية أو سياسية.

وبينما يتم بناء الهوية الوطنية عبر عوامل اجتماعية وتاريخية مثل اللغة والدين والإثنية والجغرافيا ونمط الحياة والتاريخ والقيم والعادات، وكذلك إدراك الأفراد للطابع الوطني لتلك العوامل، بما يجعلها رباطًا بين أفراد المجتمع السياسي ؛ فإن الهوية الوطنية الحديثة يمكن بناؤها وترسيخها من أعلى عبر النخبة الحاكمة من خلال ما أسماه المؤرخ «إريك هوبسباوم» بعملية «اختراع التقاليد» التي تعبر عن تحكيم مجموعة من الممارسات والعادات والطقوس والرمزية المقبولة علنًا أو ضمنيًّا سعيًا لغرس بعض القيم وقواعد السلوك عن طريق التكرار بما يُتيح إنتاج ثقافة مشتركة داعمة لفكرة أو لحالةٍ ما.[35]

(35) عمرو صلاح، مصدر سبق ذكره.
(36) المصدر نفسه.

وتستند عملية الارتباط بالهوية الوطنية في الحالة الثانية بالوعي العقلي، حيث الحاجة إلى حماية المصالح في المقام الأول وليس على درجة القرب الأصلية أو التاريخية أو العواطف، وهكذا يكون انتماء الأفراد إلى مجتمعات وطنية ـ في كثيرٍ من الأحيان ـ عبر علاقات رسمية ذات نوايا أو دوافع مسبقة. فعلى سبيل المثال، قد يملك شخص ما طلاقة استخدام أكثر من لغة، لكن قراره بالبقاء في مجتمعه أو اختيار مجتمع آخر يعتمد هنا بالأساس على رؤيته للمكان الذي يشبع ويحقق مصالحه وطموحه، ويُضفي على حياته معنى باختيار حر وواعٍ منه وفق ما يراه مصلحته. وعلى الرغم من أن البعض يرى في بُعدَي الانتماء الأساسي والآلي

تضاداً إلا أن العمل على بناء ما يمكن وصفه بـــ«الوطنية الحديثة» قد يكون صهرًا للبعدين في بوتقة واحدة. إنه مزيج الإدراك الفردي للمعنى وللمصلحة في علاقة تفاعلية ما بين البعدين. كما ذهب المؤرخ «إرنست رينان» في كتابه الشهير «الوطن والرواية» والذي يشير إلى أهمية مزج القديم والحديث، المعنوي والمادي، عند الحديث عن بناء الأوطان القوية.[36]

الخاتمـــة

صار واضحاً أن تأكيد الهويّة الوطنية وترسيخها يُعدان من المطالب الاساسية لكل من المجتمع حتى يضمن علاقات متوازنة بين مكوناته والدولة حتى تضمن الاستمرار واستقرار نظامها السياسي وشرعيته وتجسيّر الهوة بين الحاكم والمحكوم. وهنا تبين من خلال البحث أن تأكيد الهويّة لا يكون بالشعارات المرفوعة وإنما بالإدراك لأهميتها والجديّة في تحديدها وتحقيقها، وبدون تحقيق ذلك ستكون أزمة يعاني منها المجتمع في العلاقات البينية بين مكوناته، والدولة التي ستكون غير واضحة المعالم نتيجة لغياب هويّة واضحة تحدد طبيعتها وسماتها أما الاخرين. ان ضرورات ترسيخ الهويّة الوطنية نابعة من أهميتها في:

1 - خلق هويّة وطنية جامعة، نابعة من تجمع الهويات الفرعية اعترافاً بها دون استبعادها.

2 - تخلق الهويّة الوطنية بمكوناتها تمايزاً مع الاخر من حيث طبيعتها وسماتها المتميزة والنابعة من طبيعة المجتمع ماضيه وحاضره وغير متجاوزة له.

3 - خلق شعور لدى افراد المجتمع بان هويتهم الوطنية لها السمو والعلوية على هوية الفرد الاولية، غير متجاوزة لها.

4 - تنمية روح المبادرة في تطوير المجتمع وترسيخ دعائم رقيّه وتطوره اعتزازاً بهويته الوطنية.